

المدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين أبطال الثورة المنسية

يعرب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقهما العميق إزاء استمرار قمع المدافعين عن حقوق الإنسان في مملكة البحرين. فوسط الصمت المخجل للمجتمع الدولي على الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين، والذي انعكس بوضوح في مجلس حقوق الإنسان، لن ينتبه العالم للنضال من أجل الديمقراطية في البحرين إلا من خلال إصرار المدافعين عن حقوق الإنسان وعملهم الدؤوب.

على الرغم من التوصيات الواضحة التي نُشرت في تقرير لجنة التحقيق المستقلة في البحرين في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، والتي دعت السلطات البحرينية إلى الإفراج فوراً عن السجناء السياسيين ورفع الأحكام الصادرة بحقهم، حيث أن معظمهم نشطاء بارزين في مجال حقوق الإنسان، لم يتحقق ذلك حتى الآن. علاوة على ذلك، يستمر المدافعون عن حقوق الإنسان الذين هم خارج السجون في مواجهة قيود وانتهاكات مستمرة تشمل اعتقالات وجيزة، واعتداءات جسدية وتهديدات بالقتل وهجمات على منازلهم باستخدام الغاز المسيل للدموع، وحملات لتشويه السمعة، ومنع من السفر.

وقد ارتكبت انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان - كما أشار التقرير في خطوطه العريضة - ضد متظاهرين سلميين ومساندين لهم خلال المظاهرات الحاشدة في عام ٢٠١١. وما زال السيد عبد الهادي الخواجة - الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان والمنسق السابق لمنظمة مدافعي الخط الأمامي (فرونت لاين) في الشرق الأوسط - رهن الاحتجاز بعد القبض عليه في ٩ أبريل/نيسان ٢٠١١. وكانت محكمة استثنائية قد حكمت على الخواجة بالسجن المؤبد في يونيو/حزيران ٢٠١١ استناداً إلى تهمة ملفقة بممارسة نشاط إرهابي. وتعرض أثناء احتجازه لتعذيب شديد نتج عنه كسر في فكه، بالإضافة إلى تهديده بالاعتصاب. كما يقبع في السجن كل من الدكتور عبد الجليل السنكيس، المدون البارز ومدير مكتب حقوق الإنسان التابع لحركة حق من أجل الحريات المدنية والديمقراطية والناطق الرسمي باسمها، والسيد حسن مشيمع، الأمين العام لحركة حق، حيث يقضيان عقوبة السجن المؤبد بعد محاكمتهم أمام محكمة استثنائية في ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠١١. ويعاني كل من الدكتور السنكيس والسيد مشيمع من حالة صحية وخيمة (شلل وسرطان على التوالي). وقد دعت لجنة التحقيق المستقلة إلى الإفراج عنهما.

هذا وقد بدأ أربعة عشر محتجزاً من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين إضراباً عن الطعام في ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، من بينهم عبد الهادي الخواجة وعبد الجليل السنكيس، وذلك احتجاجاً على اعتقالهم وللمطالبة باحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية في البحرين. وبناءً على ذلك، أعلن حوالي ٢٥٠ سجيناً سياسياً إضرابهم عن الطعام تضامناً مع النشطاء الأربعة عشر وللمطالبة بالإفراج الفوري عنهم. وقد أودع الخواجة المستشفى بعد أسبوع من إضرابه عن الطعام، لكنه أبلغ عائلته أنه سيستأنف إضرابه عن الطعام حتى "الحرية أو الموت". كما حُكم على كل من عبد الغني الخنجر رئيس لجنة ضحايا التعذيب، والمدون الرائد والناشط الحقوقي علي عبد الإمام، بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً على الأول والسجن مدى الحياة على الثاني بتهم مماثلة، وذلك بعد مشاركتهم الفعالة في المسيرات المؤيدة للديمقراطية. ويختبئ كلا المدافعين في الوقت الراهن.

ويواجه محامي حقوق الإنسان محمد عيسى التاجر أيضاً تهديدات بالسجن مجدداً في الوقت الذي يعد فيه العدة للمثول أمام المحكمة في ٢٠ مارس/آذار ٢٠١٢. وتم احتجاز محمد التاجر بين أبريل/نيسان وأغسطس/آب من العام الماضي، وهو يواجه تهمة "التجمع غير القانوني" و "إثارة الكراهية ضد النظام الحاكم".

ويشير من يحاولون إيجاد الذرائع للحكومة البحرينية في كثير من الأحيان إلى أن السيد نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان مازال يتمتع بكامل حريته، وأن هذا دليل على أن الحكومة لا تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان. ومع ذلك، فقد تعرض السيد رجب للضرب في مناسبات عدة على يد أفراد من قوات الأمن، كان آخرها في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، الأمر الذي استدعى وجوده في المستشفى. وهاجمت قوات الأمن أيضاً منزله في بني جمرة مرات عدة مستخدمة الغاز المسيل للدموع. وتتضمن الأشكال الأخرى المستخدمة لترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين حملة تشويه مستمرة وتهديدات بالقتل تزعمها مسئول سابق في أمن الدولة معروف بعلاقته مع الحكومة، وطالت كلاً من نبيل رجب ومحمد المسقطي رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان ويوسف المحافظة عضو مجلس إدارة مركز البحرين لحقوق الإنسان. ومازالت السيدة زينب الخواجة عضو مركز البحرين ضحية الاعتداء العنيف من قبل الشرطة منذ نشر تقرير لجنة التحقيق المستقلة. ومازالت زينب رهن الاحتجاز حتى وقت كتابة هذه المداخلة بعد إلقاء القبض عليها في ١٣ فبراير/شباط بينما كانت تحاول الاحتجاج بالقرب من ساحة اللؤلؤة التي تعرضت للتدمير الآن. وتواجه زينب تهمة التجمع غير القانوني وتكدير السلم العام. هؤلاء المدافعون الأربعة هم من بين القلائل من المدافعين عن حقوق الإنسان والحريات داخل البحرين الذين لم يتعرضوا للسجن حتى الآن، مع العلم أن بعضهم تعرض للاعتقال لفترات قصيرة.

وشملت الأشكال الأخرى من القيود المفروضة على المدافعين عن حقوق الإنسان منع المدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين من دخول البحرين. فقد تم حرمان العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان الأجانب الذين سافروا إلى البحرين نيابة عن منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان من الحصول على تأشيرات دخول لمنعهم من مراقبة المحاكمات ورصد الوضع في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية الأولى لانتفاضة البحرين. وقد تم منع العديد من الصحفيين، بمن فيهم مراسلو قناة الجزيرة وصحيفة نيويورك تايمز، من دخول البلاد.

الجدير بالذكر أن هؤلاء النشطاء يسدون خدمة جليلة في الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان من خلال وجودهم المستمر في البحرين.

وقد استُتْرِف مجتمع حقوق الإنسان في البحرين في العام الماضي حيث أودع الكثيرون من ذوي المهارات والخبرات ذات الصلة بحقوق الإنسان في السجون أو أُجبروا على مغادرة البحرين خوفاً من الاعتقال بسبب أنشطتهم، لاسيما بعد أن قرر صحفيون مثل على عبد الإمام وكريم فرقاوي الذهاب إلى المنفى لتجنب السجن الوشيك. وتعتبر تلك الأوضاع ضغطاً إضافياً على الناشطين الذين لا يزالوا يقومون بتوثيق الهجمات ضد المدنيين.

هذا ويعمل المدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين في ظل أوضاع مقيدة للغاية. فهم يتعرضون لخطر التوقيف والضرب عند نقاط التفتيش، والهجوم أثناء التظاهرات الاحتجاجية، ويوضعون على الأرجح تحت مراقبة مستمرة من قبل الحكومة. بل أنهم أيضاً عرضة لخطر الملاحقة في ظل قوانين المس بالذات الملكية التي تحمي "حرمة وحصانة" الملك وتُجرّم أي خطاب يمكن أن يضر بالاقتصاد البحريني. وطالما لم تطل الإصلاحات هذه القوانين المبهمة، سيستمر المدافعون عن حقوق الإنسان في التعرض للخطر.

ويعاني المدافعون عن حقوق الإنسان من الهجوم على حريتهم في التعبير حتى في وسائل الإعلام الأجنبية. فقد شارك السيد نبيل رجب في كتابة مقال على موقع صحيفة الغارديان على الانترنت في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، هددت على إثره شركة للعلاقات

العامّة تعمل مع الحكومة البحرينية الصحيفّة بالتشهير بها إن لم تُزلّ المقال من على موقعها. وفي الوقت نفسه تم فرض رقابة على شبكة الإنترنت في البحرين، تحول دون إمكانية الوصول إلى الموقع الإلكتروني لمركز البحرين لحقوق الإنسان وغيره من مواقع حقوق الإنسان، مثل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

لم تُبدِ حكومة البحرين أية بادرة تشير إلى اعتزامها إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين المعتقلين، وهو أمر يعتبر مصدر قلق بالغ. وعلى الرغم من الحالات الوارد ذكرها أعلاه، أعلن وزير خارجية البحرين في فبراير/شباط ٢٠١٢ أنه لا يوجد سجناء سياسيون في مراكز الاعتقال في البحرين، وادعى كذباً وزوراً أن من اعتقلوا بسبب مشاركتهم أو دعمهم للاحتجاجات الحاشدة التي بدأت في ١٤ فبراير/شباط محتجزون بتهم جنائية. ويواجه بعض هؤلاء السجناء السياسيين، مثل عبد الهادي الخواجة، اتهامات لا أساس لها وهي محاولة التحريض على انقلاب لإسقاط النظام في البحرين. وعلى الرغم من مزاعم الحكومة منذ شهر فبراير/شباط، استطاعت لجنة التحقيق المستقلة أن تمارس ضغوطاً بالنيابة عن العديد من الناشطين السياسيين الذين أُفْرِج عنهم بعد أن تناولت اللجنة قضاياهم، بينما لا يزال آخرون في السجن. وفي حين أشارت لجنة التحقيق المستقلة إلى وعود الحكومة بالإفراج عن هؤلاء المحتجزين، لم يُشر حتى الآن إلى إمكانية تبرئتهم.

هذا ونستمر في التأكيد مجدداً على أن الاحتجاز المتواصل للسجناء السياسيين يُعدّ أحد أخطر المشكلات في البحرين، لاسيما مع اقتراب الذكرى السنوية للاحتجاجات الجماعية المؤيدة للديمقراطية التي اندلعت في البحرين العام الماضي. قد يثير استمرار احتجاز الشخصيات التي تحظى باحترام كبير في مجال حقوق الإنسان غضب الأشخاص الذين تمثلهم هذه القيادات الهامة، الأمر الذي يجعل محاولات الحوار أمراً مستحيلاً. ونحن نرى أن الإفراج عن هؤلاء المحتجزين خطوة أولى أساسية نحو أي نوع من المصالحة الجديّة.

التوصيات:

نحث أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على تذكير حكومة البحرين بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وعلى تنفيذ ما يلي:

- عرض نتائج تقرير لجنة التحقيق المستقلة أمام مجلس حقوق الإنسان.
- الالتزام بتوصيات تقرير لجنة التحقيق المستقلة والإفراج الفوري عن المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين الموجودين في السجن لمجرد ممارسة حقهم في حرية الرأي والتجمع وإسقاط جميع التهم الموجهة ضدهم.
- ضمان حصول المحتجزين الذين يعانون من مخاطر صحية على رعاية طبية فورية إلى أن يطلق سراحهم دون قيد أو شرط، ووضع حد على الفور للقيود المتزايدة والمعاملة المهينة التي تمارسها قوات الأمن ضدهم، والتي بلغت حد التعذيب في بعض الأحيان.
- الامتناع عن التقييد المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ومنحهم الحرية لاستئناف عملهم دون أي عوائق.
- إدراج المدافعين عن حقوق الإنسان المستقلين ذوي المصداقية في الحوارات والمناقشات حول الإصلاح، إذا ما كانت هناك إرادة حقيقية لتحقيق الاستقرار في أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع السياسية في البلاد من خلال عملية مشروعة.
- منح المدافعين الدوليين عن حقوق الإنسان والصحفيين الأجانب تأشيرات دخول لرصد الوضع في البحرين، لاسيما في الأشهر المقبلة.

- السماح بالتسجيل القانوني لجماعات مراقبة حقوق الإنسان وتعديل قوانين الجمعيات.